□ محرر الصفحة

فارزة

▪ حسين رشيد

الفساد ونزاهة الانتخابات

أصدرت المحكمة الاتحادية العُليا بالاتفاق قراراً تفسيرياً لأحكام المادة (٥٦/ ثانياً) من الدستور بناءً على الطلب الوارد من مجلس النواب بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠١٨ والذي قضى بوجوب التقييد بالمدة المحددة في المادة المذكورة لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد وعدم جواز تغييرها، وبموجب الدستور العراقي النافذ وقانون المحكمة الاتحادية العُليا المختصة، فإن القرارات التي تصدرها نافذة وواجبة التطبيق وغير قابلة للطعن أمام محكمة التمييز الاتحادية.

لكن رغم ذلك الإقرار، تبدو علامات التأجيل قائمة، فثمّة أمور إدارية ولوجستية، فضلاً عن التوافق الدولي والإقليمي على شكل الحكومة المقبلة وكيفية المساهمة في تكوينها وكيف ستكون النسب المكوناتية التي تضمن تمرير القرارات التي تخدم مصالح الكتل السياسية والدول التي ستتوافق.

السيد العبادي في مؤتمره الأسبوعي، ذكر أنه من واجب الحكومة أن تضمن نتائج الانتخابات، وتعهد بتوفير مناخ ملائم لإجراء الانتخابات وتحقيق نزاهتها. وهنا يكمن تساؤل، هل كانت الانتخابات السابقة غير نزيهة كي يضمن تحقيق نزاهة هذه الانتخابات، وإشكاليةٍ أخرى، كيف يضمن نزاهتها ووفق أي آليات، هل سيتدخل مثلاً في عمل المفوضية العُليا المستقلة للانتخابات حسب عنوانها و(المتحاصصة) بين الأحزاب الماسكة بالسلطة منذ نيسان ٢٠٠٣، وكيف سيتعامل مع الشكوك التي تُثار بين الأوساط الشعبية عن المفوضية والانتخابات، فنسبة كبيرة أن عملية الاقتراع والانتخابات التي تحتاج الى ٢٦٠ مليون دولار لإقامتها، ستكون توزيع أعداد المقاعد وفق رؤية جديدة فرضتها حرب تحرير المدن المحتلة من داعش وارتفاع أسعار النفط، وإشكالات ملفات سوريا واليمن وما تحقق وسيتحقق عن التقارب مع السعودية والأزمة الخليجية.

حسب المفوضية، إن عدد الأحزاب المسجّلة لديها والتي ستخوض الانتخابات وصلت الى ٢٠٤ أحزاب سياسية، سمح التساهل الكبير في قانون الأحزاب رقم (٣٦) لسنة ٢٠١٥ وهذا ما قد يفتح الباب واسعاً أمام عمليات التزوير، فضلاً عن تضليل الناخب في تحديد من ينتخبه، رغم أن الكثير من الناخبين الذين بلغوا (٢٤) مليون ناخب، حسب مفوضية الانتخابات قد حسموا أمرهم بالاقتراع لصالح من يمثّل الطائفة والمذهب. علماً أن (١١) مليون ناخب، تم تسجيلهم في مراكز التحديث بايومترياً مع إضافة مواليد (١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠) والبالغ عددهم نحو (٣) ملايين شاب، حتماً سيكونون رقماً صعباً في الانتخابات، واعتقد أن جلّهم سيذهب للمشاركة في الانتخابات وتجربة عملية الاقتراع واختيار من سيمثلهم كجيل يبحث عن الحياة الجديدة والكريمة وتوفير فرص العمل والأمن والامان والحريات الشخصية، وهي أمور ضامنة لعدم البحث عن هجرة.

في الانتخابات السابقة، عوّل أغلبنا على أنها ستكون نقطة تحوّل في المسار السياسي العراقي، لكن ذلك التعويل تبدّى كما الماء، وحتى هذه الانتخابات التي ستُقام في فورة الغضب الشعبي والتذمر من الوضع السياسي والاقتصادي ربما ستكون مكمّلة أو ستغيّر المسار درجات عدّة، ما يعني بقاء البلاد أربع سنين أخرى تحت سطوة الفساد والمحسوبية والمحاصصة والفشل الاقتصادي والتخبط السياسي، أربع سنوات ستعمل بها الطبقة السياسية التي ستعود الى السلطة الى نهب وتغانم ما تبقّى من خيرات البلاد بقوانين الاستثمار والخصخصة وتعاود لعبتها المفضّلة بتدوير الشخصيات السياسية وبإشراف متنوع الأشكال والسلطات، محلي وإقليمي ودولي...

كيف لنظام سياسي حاكم يُعد من أكثر عشرة أنظمة فساداً في العالم، أن يضمن نزاهة عملية انتخابية إن جرت بنزاهة تطيح به؟.

تبدو علامات التأجيل قائمة، فثمّة أمور إدارية ولوجستية، فضلاً عن التوافق الدولي والإقليمي على شكل الحكومة المقبلة وكيفية المساهمة في تكوينها

ريبورتاج

تعمل كشركة استثمارية دون تصريح رسمي...

إدارة مطار النجف تعصي تنفيذ قرار حكومي

ينشغل الشارع النجفي منذ أشهر بموضوع مطار النجف وشبهات الفساد التي تدور حول إدارته، ومغانم عائداته المالية الوفيرة التي من المفترض أن تصرف على بناء وإعمار مدينة النجف التي تعد عاصمة العراق الدينية، لكنها لاتحمل أيّاً من مواصفات العاصمة أو حتى المدينة الحديثة. هذا الانشغال تعدّى حدود المدينة الاجتماعية ووصل الى مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي دعا الحكومة الى بسط سلطتها الإدارية على المطار وحلّ إدارته (المُتحاصصة) من الأحزاب المتنفذة في مجلس محافظة النجف، وهي ذاتها التي تؤخر اتخاذ أي إجراءات إدارية مثل حلّ الإدارة الحالية وتسليم المطار الى سلطة الطيران المدني في وزارة النقل أسوة بمطارات البلاد الأخرى.

ثمة سؤال يطرح ما علاقة دارس الدين المعمم بإدارة مطار دولي

رئيس الوزراء حيدر العبادي، وبعد أن اطلع على المخالفات القانونية وشبهات الفساد لإدارة مطار النجف والتي ثبتتها لجنة منبثقة من نواب المحافظة ولجنة من مجلس محافظة النجف، ثبّتت فساداً واضحاً، قرر حل مجلس إدارة مطار النجف لمخالفة تشكيله لأحكام القانون على أن تتولى سلطة الطيران المدني مهمة إدارة وتشغيل المطار مؤقتاً لحين حسم الخلافات مع الشركة المستثمرة، ومن ثم تعرض إدارة وتشغيل المطار كفرصة استثمارية على الشركات العالمية المختصة الرصينة، وفق ذلك الأمر من المفترض أن تكون هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية الاتحادي قد قاما بمباشرة مهماتهما على وفق القانون، من تاريخ صدور القرار الذي وجب تنفيذه بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠.

وبعد جملة أنباء تداولت في مواقع التواصل الاجتماعي والوكالات الإخبارية، تفيد بأن العبادي، تراجع عن قرار حل مجلس إدارة مطار النجف وتسليمه الى سلطة الطيران المدني، أكد مكتبه أن أمر رئيس مجلس الوزراء المتعلق بمطار النجف وحلّ مجلس إدارته وتولي سلطة الطيران المدني عملية الإدارة والتشغيل مازال نافذاً ولم يطرأ عليه أي تغيير، وإن ما نقل خلاف ذلك ولا صحة له. مؤكداً أن المطارات هي منافذ حدودية تخضع الى السلطة الاتحادية وليست المحلية، هذا التأكيد صدر بتاريخ ٢٠١٧/١١/٣٠ أي بعد عشرة أيام من صدور قرار الحل الذي لم ينفّذ والصادر من أعلى سلطة تنفيذية في البلاد وموجّه الى إدارة تمثل الأحزاب المتحالفة مع حزب رئيس الوزراء الذي يقود إدارة المطار.

قبل أيام فشل مجلس محافظة النجف بعقد جلسته الدورية الرابعة، والتي من بين أهم ملفاته مناقشة موضوع حل ادارة مجلس مطار النجف (الوزاري) وتسمية إدارة من سلطة الطيران، وإحالة المطار كفرصة استثمارية، رغم أن القرار الوزاري كان واضحاً، لكن الذي يبدو، أن مجلس المحافظة والأحزاب المتنفذة تحاول المماطلة والالتفاف عليه بطريقة (ريزخونية).

في أحد التقارير الاعلامية المصوّرة والتي نقلت من مقر مجلس المحافظة، أعلن أحد أعضاء مجلس المحافظة تعرضه للتهديد بالقتل والتصفية الجسدية، بسبب اعتراضه على إدارة المطار والتي حمّلها مسؤولية ما يحدث له أمام جميع أعضاء الكتل المشتركة في مجلس محافظة النجف.

فوضى وتزاحم على منح تأشيرة الدخول في مطار النجف

تطوّر الموضوع ووصل الى طلب أعضاء مجلس المحافظة المعترضين، دعوة رئيس الوزراء حيدر العبادي، أرسل قوة عسكرية الى المطار مع المدير التنفيذي المعيّن من قبله. لكنْ ثمة تساؤل، من يضمن سلامة المدير إذا ما انسحبت القوة العسكرية، وهل يعقل أن يكون تنفيذ الأوامر الحكومية بهذه الطريقة التي ستشوّه سمعة المطار اكثر مما هي مشوّهة الآن.

سنحت لي الظروف السفر من مطار النجف مرة واحدة فقط، وكانت مؤلمة جداً، إذ لم أجد من مواصفات المطار إلا اسمه، فضلاً عن الخوف الذي اعتراني من طريقة التفتيش عن (المشروبات الروحية) المستفزة والتي تكون حسب مزاج عنصر الأمن ووجوه المسافرين، فثمة جوازات سفر أخرى تستخدم داخل المطار.

النجفيون يعلمون جيداً حجم الفساد والأموال المنهوبة من واردات المطار والمتقاسمة بين الأحزاب، وجزء يسير منها يذهب لدعم نادي النجف لكرة القدم المُشارك بدوري الكرة العراقي، والذي يبدو أنه من الخاسرين الأوائل ليس بالدوري والمباريات الكروية، بل بالدعم المالي الذي فقده منذ أشهر. كما رفض النجفيون عرض المطار كفرصة استثمارية كونه منفذاً سيادياً واقتصادياً، يتطلب أن يُدار من قبل الحكومة الاتحادية.

المفارقة الأكبر في المطار الذي يُدار من أعضاء أحزاب السلطة المحلية دون أن يخضع الى هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، كونهم يعملون وفق قانون ١٣ للاستثمار الذي يسند العملية الى محاسب مالي يدقّق الواردات التي تصل الى ٦٠٠ مليون دولار. علماً أن هناك دعوة قضائية بين مجلس المحافظة والشركة المستثمرة عند افتتاح المطار عام ٢٠٠٧ لم تحسم حتى الآن، حيث تعمل ادارة المطار الحزبية على هذا السند الذي يبدو أن هذه الدعوة ستدخل موسوعة غينس للأرقام القياسية...

مشاهدة

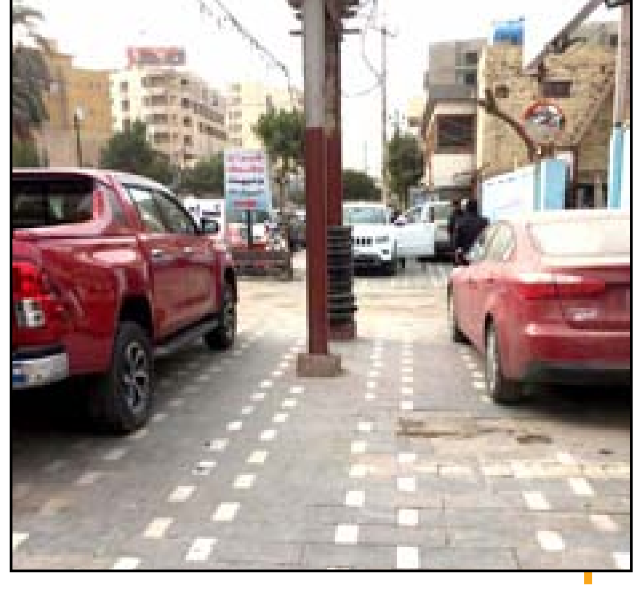

قبل شهرين نشرنا في صفحة "شؤون الناس" ريبورتاجاً عن وقوف السيارات على الرصيف المحاذي للشارع الواصل بين ساحتي الأندلس وكهرمانة والمشيّد حديثاً بشكل جميل، تم اتخاذ إجراء بالمنع، لكن يوم أمس الأربعاء، عادت بعض سيارات طلبة جامعة الأسراء الأهلية معاودة الوقوف فوق الرصيف، رغم وجود اكثر من ساحة لوقوف السيارات، لكن الذي يبدو أن اصحاب الساحات يستغلون الرصيف أيضاً بعد أن تكتظ الساحة بالسيارات، وربما يفضّل بعض الطلبة ركن سياراتهم على الرصيف.

هورن

ظاهرة استخدام السيارات الحكومية خارج وقت الدوام الرسمي من بعض المسؤولين في الأجهزة الحكومية باتت تشكل ظاهرة، خاصة أن أغلبها لا يلتزم بضوابط وقوانين المرور والأمن، اذا كانت في السيطرات الأمنية أو المفارز المشتركة، التي يشكو عناصرها هذه السيارات، خاصة بعد انتهاء أوقات الدوام الرسمي. حتى أن بعض المسؤولين يقفون عاجزين عن محاربة أيّ فساد داخل دوائرهم، كونهم يمارسون الفساد علناً، من خلال إعطائهم لأنفسهم حق استخدام السيارات الحكومية لأغراضهم الخاصة والعائلية خارج نطاق العمل والمسؤولية الإدارية المكلّف بها. علماً أن بعض السيارات الحكومية تُقاد في الشوارع من قبل أبناء وأقرباء المسؤولين. عسى أن تلتفت الجهات المعنية للأمر.

همسة

مشروع منظومة الإنارة للخلايا الشمسية التي جهّزت بأسعار عالية أضعاف سعرها الحقيقي والتي كلفت الدولة مليارات الدولارات ومُلئت بعض شوارع وأحياء العاصمة بغداد، وبعض المدن توقفت عن العمل بعد ٣ أشهر من العمل، كذلك مشروع الـ ١٠ أمبير، والذي تم العمل به في بعض المناطق من العاصمة بغداد وربط جوزات بقدرة ١٠ أمبير لكل بيت، والذي كلف الدولة ملايين الدولارات، أيضاً اثبت فشله هو الآخر وبوقت قياسي، تُرى هل تمّت معاقبة ومحاسبة المسؤول عن ذلك، وهل تمّت استعادة الأموال التي هُدرت أو متابعتها وهذا أضعف الايمان؟.

يبدو أن إدارة مصرف الرشيد فرع شارع السعدون لا تكترث للمراجعين ولجمالية مدخل المصرف، منذ أسبوع وهذه النفايات تتزايد أمام المصرف

عدسة: محمود رؤوف

ردود وإجابات

إلى / جريدة المدى
م / إجابة

إشارة إلى ما نشرته جريدتكم بعددها ٤٠٥٨ في الصفحة ٥ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٥ تحت عنوان (مستشار لشؤون الاستثمار: نسبة البطالة بين الخريجين تحلق إلى مستوى ٩٠٪) نود إعلامكم الآتي:

إن التحقيق المنشور تضمن توصيفاً للسيد (ثائر الفيلي) بأنه مستشار لشؤون الاستثمار في رئاسة الوزراء، وقد اتضح أنه لا يحمل هذه الصفة وليس منتسباً ضمن أيّ تشكيل لمكتب رئيس الوزراء، بحسب كتابهم المرقم م.ر. و /١٥/١٧١٠٤ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٤ راجين توخي الدقة في نقل المعلومات من مصادرها الرسمية الحقيقية.

يرجى التفضل بنشر الإجابة..

مع التقدير..

المرفقات:

× نسخة من الموضوع الصحفي.

× نسخة من كتاب مكتب رئيس الوزراء

د. حيدر محمد جبر العبودي
مدير دائرة العلاقات والإعلام
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

إلى / صحيفة المدى الغراء
م / إجابة

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم بعددها ٤٠٦١ في ٢٠١٧/١١/١٣ موضوعاً بعنوان (١٠٣٧ بناية تعاني التقادم لـ(٢٠٠٠) مدرسة بدوام ثنائي وثلاثي) نود إعلامكم أن خطة الوزارة للقضاء على تقادم البنايات هو مشروع الوزارة رقم (١) والمتضمن هدم وإعادة بناء المدارس الآيلة للسقوط والطينية وبناء (٦٧) جناحاً دراسياً للقضاء على الدوام الثنائي والثلاثي وبسبب تلكؤ الشركات والأزمة الاقتصادية التي يمر بها البلد، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشروع. للتفضل بالإطلاع ونشر الإجابة.. مع التقدير

محمود حسين مطلك
ء/ المدير العام

تستقبل المدى شكاواكم لصفحة شؤون الناس على العنوان الالكتروني: (Email: info@almadapaper.net)

وكذلك على العنوان البريدي "جريدة المدى" بغداد - شارع السعدون - خلف محطة تعبئة وقود السعدون